اختلف فان العامل في الحال معنى الاشارة والعامل في صاحبها المبتدا قلت العامل في الحال
حقيقة انما هو الفعل المدلول عليه باسم الاشارة تقديره اشير اليها خاوية والضمير المجرور
هو صاحب الحال والعامل فيه وفي الحال واحد وذهب السهيلي الى ان اسم الاشارة لا يعمل
وانما العامل فعل محذوف تقديره انظر اليها خاوية وحرف التشبيه نحو قوله وهو امرؤ
القيس كان قلوب الطير رطبا ويابسا لدى وكرها العناب والحشف البالي فرطبا
ويابسا حالان من قلوب والعامل فيهما كان لما فيه من معنى التشبيه وليس فيه حروفه فان قلت
كيف يصح ان يكون رطبا ويابسا حالين من قلوب قلت على معنى قسمها رطبا وقسمها يابسا وليس
المراد بالرطب ولا باليابس الفرد قاله الدماميني والضمير في وكرها يعود على العقاب وصفها
بانها تاكل قلوب الطير وشبه الرطب بالعناب واليابس بالحشف البالي وهو ارذل التمر اليا
بس وهو تشبيه ملفوف وهو ان ياتي بالمشبهين ثم بالمشبه بهما وحرف التمني نحو ليت هندا مقيمة
عندنا فمقيمة حال من هند والعامل فيها ليت لما فيها من معنى التمني دون حروفه
والى ذلك اشار الناظم بقوله وعامل ضمن معنى الفعل لا حروفه موخر لن يعملا كتلك ليت وكان
او يكون العامل عاملا اخر غير ما تقدم عرض له مانع يمنع ما بعده ان يعمل فيما قبله نحو لاصبرن
محتسبا فمحتسبا حال من فاعل اصبر المستتر فيه ولاعتكفن صائما فصائما حال من فاعل
اعتكف المستتر فيه ولا يجوز في محتسبا وصائما ان يتقدما على عاملهما فان ما في حيز لام
الابتداء وهو محتسبا وما في حيز لام القسم وهو صائما لا يتقدم عليهما اى على لام الابتداء
او لام القسم لانهما من ادوات الصدور فلو فصلت اللام جاز التقديم نحو لهن زيد محتسبا
اصبر ويستثنى من افعل التفضيل ما اذا كان عاملا في حالين لاسمين متحدي
المعنى او مختلفيه واحدهما مفضل على الاخرى فانه يجب تقديم الحال الفاضلة
خوف اللبس فالاول كهذا بسرا اطيب منه رطبا قال ابن خروف انتصب بسرا عند سيبويه
على الحال من الضمير في اطيب وانتصب رطبا على الحال ايضا من الضمير المجرور بمن والعامل فيهما
اطيب بما تضمنه من معنى المفاضلة بين شيئين كانه قال هذا في حال كونه بسرا اطيب من نفسه في
حال كونه رطبا يريد ان يفضل البسر على الرطب قال فاطيب ناب مناب عاملين لان التقدير
يزيد طيبه في حال كونه بسرا على طيبه في حال كونه رطبا واشار بذلك الى ان المعنى بسره اطيب
من رطبه انتهى وفي ذلك تصريح بان اسم التفضيل عامل في حالين معا وبه قال المازني في اظهر قوليه
والفارسي في تذكرته وابن كيسان وابن جني وزعم المبرد والزجاج وابن السراج والسيرافي والفا
رسي في حلبياته ان الناصب كان محذوفة تامة صلة لاذ او اذا فان قلت ذلك وهو بلح فالمقدر
اذا او هو تمر فالمقدر اذ والصاحبان المضمران في كان لا المضمر في اطيب والمجرور بمن
وقدم الظرف على اطيب لانها عاملهما في الظروف ولهذا اجاز الكل بعتم لك ثوب بالاتفاق
ولم يجز زيد جالسا في الدار عنده الجمهور وحكى ابو حيان عن بعض اصحابه انه اجاز تقديم
كان ناقصة بدليل زيد المحسن افضل منه المسيء فجاء معرفتين وانما يتعدد الحال مع افعل
اذا اتينا فاضلتين فان كان الفاضل واحدا رفعا نحو هذا البسر اطيب منه عنب قاله الموضح
في الحواشي ونقل صاحب المتوسط عن الفارسي ان العامل في بسرا في هذا اى اسم الاشارة
او حرف التنبيه والثاني نحو قولك زيد مفردا انفع من عمرو معانا فمفردا حال من الضمير
المستتر في انفع الراجع الى زيد ومعانا حال من عمرو والعامل في الحالين انفع او كان المحذوفة

على

على الخلاف السابقين وفي هذا المثال رد على من زعم ان العامل في المثال الاول اما ها التنبيه او
اسم الاشارة لتخلفهما هنا وكان القياس وجوب تاخير الحالين في المثالين عن افعل كما في الحال الواحدة
ولكن اغتفر تقديم حال الفاضل فرقا بين المفضل والمفضل عليه اذ لو اخرا التبسا فان قيل اجعل احدهما
تاليا لافعل ولا لبس قلنا يؤدي الى فصل افعل ومجرورها من من وهما كالموصول والصلة فان قيل
قد فصل بالظرف وعديله والتمييز قلنا ذلك فصل جائز وهذا فصل واجب في نوع خاص اذا
لم يجز تقدمه بيمه قاله في الحواشي والى ذلك اشار الناظم بقوله ونحو زيد مفردا انفع من عمرو
معانا مستجاز لن يهن وتستثنى من المضمن معنى الفعل دون حروفه ان يكون العامل ظرفا
او مجرورا مخبرا بهما متاخرين عن المخبر عنه فيجوز بقلة توسط الحال بين المخبر عنه والمخبر به
كقوله بنا عاذ عوف وهو بادي ذلة لديكم فلم يعدم ولاء ولا نصرا فتوسط الحال
وهو بادي ذلة بين المخبر عنه وهو الضمير المنفصل والمخبر به وهو لديكم والاصل وهو لديكم
بادي وصاحب الحال الضمير المنتقل الى الظرف وعوف فاعل عاذ بالذال المعجمة وقيدنا الظرف
والمجرور بالخاص ليبان محل الخلاف اذ لو تقدما على المخبر عنه نحو في الدار او عندك جالسا
زيد جاز التوسط بلا خلاف لان الحال لم تتقدم على عاملها المضمن معنى الفعل دون حروفه
وذلك ظاهر والخلاف المتقدم جار في الحال المفردة والجملة المصدرة بالواو وغيرها والظرف
والجار والمجرور ولا فرق في المفردة والجملة المصدرة بين المضافة كما تقدم في البيت وغير المضا
كقراءة بعضهم ما في بطون هذه الانعام خالصة لذكورنا بنصب خالصة على الحال المتوسطة
بين المخبر عنه وهو ما الموصولة والمخبر به وهو لذكورنا والاصل فالله اعلم ما في بطون هذه
الانعام لذكورنا خالصة وما واقعة على الاجنة وصاحب الحال الضمير المنتقل الى الجار والمجرور
بعد حذف الاستقرار وكقراءة الحسن البصري والسموات مطويات بيمينه بنصب مطويا
على الحال المتوسطة بين المخبر عنه وهو السموات والمخبر به وهو بيمينه والاصل والله
اعلم والسموات بيمينه مطويات وصاحب الحال الضمير المنتقل الى الجار والمجرور وفي هذه
الادلة دلالة على جواز تقديم الحال على عاملها الظرف والجار والمجرور وهو قول الا
وسبقه الى ذلك الفراء وتبعه الناظم في التسهيل وشرحه واشار اليه في النظم بقوله
ونذر نحو سعيد مستقرا في هجر والحق المنع وهو قول جمهور البصريين وان البيت المتقدم
ضرورة وان خالصة في الاية الاولى ومطويات في الثانية معمولان لصلة ما وهي في بطون
ولقبضته فخالصة معمولة للجار والمجرور وقبلها على انها حال من الضمير الذي في الصلة ومطويات
معمولة لقبضته على انها حال من الضمير المستتر فيها والتاء في خالصة للتانيث باعتبار ما وقعت
عليه ما من الاجنة وقول البيضاوي التاء فيها للمبالغة كما في رواية او مصدر كالعافية وقع
موقع الخالص فيه نظر لان تاء المبالغة في غير ابنية المبالغة والمصدر الاتي على وزن فاعلة موقوفان
على السماع فلا يقاس عليهما والحق ان السموات عطف على ضمير مستتر في قبضته لانها
بالمشتق لانها بمعنى مقبوضة والمصدر الذي بمعنى المشتق يتحمل الضمير لا السموات مبتدا
وبيمينه خبره كما قال الاخفش بل بيمينه معمول الحال لتعلقه بها لا عاملها اى
لا عامل الحال فصل وللحال شبه بالخبر في المعنى والنعت في التقبيل جاز
ان يتعدد لمفرد وغيره كما تعدد الخبر والنعت والى ذلك اشار الناظم بقوله والحال قد يجي
ذا تعدد لمفرد فاعلم وغير مفرد فالاول وهو ان يتعدد لمفرد كقوله على اذا ما جئت ليلى بخفية

Copyright © King Saud University